

الفلسطيني « ، يعني بالضرورة القضاء على الكيان الصهيوني ، على الاقل في صورته الاستيطانية العنصرية ، وبالتالي العدوانية » .

ان قبول امريكا بما يضمن « الحقوق المشروعة » للشعب الفلسطيني ، يعني انها تتبنى حلا للنزاع في الشرق الاوسط ، يختلف جذريا عن توجهها الراهن . وهذا يعني تخليها عن سياستها الامبريالية في المنطقة ، وهو منطوق لا يستقيم مع توجهاتها العالمية في هذه المرحلة . ان فقدان امريكا هيمنتها على الشرق الاوسط ، خاصة بلدان النفط فيه ، يعني بالضرورة فقدانها الهيمنة على اقتصاد كل من اوربوا الغربية واليابان ، وبالتالي زعزعة اركان موقعها كزعيمة للمعسكر الرأسمالي . وقد جاء مؤتمر « كامب ديفيد » ليثبت ان منطوق حل « النزاع العربي - الاسرائيلي » ، مع الاصرار على انه « في جوهره قضية الشعب الفلسطيني ، ومن خلال التحالف مع امريكا ، على اساس ان مصلحة هذه مع العرب ، وانه لا بد من « وضع الامور في نصابها » ، واستبدال اسرائيل بقوى عربية اخرى ، تأخذ دورها في خدمة المصالح الاميركية ، وبالتالي دق اسفين بين واشنطن واسرائيل ، كان خاطئا من اساسه ، اذا افترضنا حسن النية . واتضح لكل ذي بصيرة ، ان منطوق مهادنة امريكا ، طمعا في انجاز مكاسب على حساب اسرائيل ، ينتهي الى منطوق مبادرة السادات لزيارة القدس ، ومؤتمر « كامب ديفيد » ، حيث انضم هذا الى التحالف القائم بين واشنطن واسرائيل . وهذا يقود الى تقدير الموقف بالنسبة الى مؤتمر جنيف ، والاساس الذي يقوم عليه قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، واعادة النظر في التقييمات لدى امكان تحقيق تسوية في هذه الاطارات . وبالنسبة الى جنيف ، كان واضحا ان الدولتين العظميين عزلتا بقية اعضاء مجلس الامن ، وكذلك الامم المتحدة من المشاركة في التسوية . ولكن ما لبثت واشنطن ان عزلت الاتحاد السوفياتي ، وانفردت هي في رعاية التسوية ، على ارضية المشاريع الاسرائيلية . وفي المعادلات الراهنة ، وضمن النهج السائد في المنطقة ، لا مجال لتسوية خارج هذا الاساس ، بما يترتب عليها من نتائج واضحة المعالم .

لقد كان انحراف السادات نحو امريكا ، وما يمثله وجودها ، ويتطلبه استمرار هيمنتها على موارد الثروة الطبيعية في العالم العربي ، واضحا منذ حرب تشرين . اما الجديد في « كامب ديفيد » ، فهو ايغال السادات في نفوذه الى قلب المعسكر الامبريالي ، وقبوله كشريك صغير فيه ، له ما لباقي الشركاء ، وعليه ما عليهم ، ولو على مستوى متدن ، يتناسب وحجم فاعليته في خدمة المشروع . وطبيعي ، انه كي تقبل به اسرائيل شريكا في اداء المهمة الامبريالية في المنطقة ، وبالتالي مستقيدا ، ولو مرابعا ، من مردود هذه الخدمات ، ان تقتص منه رسم الدخول ، وتشتترط عليه القبول بموقفها من قضية الصراع في المنطقة ، وخاصة من قضية الشعب الفلسطيني ، وبالتالي الاسهام في حلها ،